الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

أكـــيد جـــدا

منشور
إلى
السادة والسيدات
ممثلي خلايا الحوكمة الرشيدة بـ :
الإدارات العامة المركزية
المؤسسات والمنشآت العمومية
المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية

الموضـــوع:حول إعداد تصور خاص بالإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد2022-2026.

المرجـــع: - المنشور عدد82 بتاريخ 02 جوان 2021.

-مكتوب رئاسة الحكومة عددص-2022-01-010-0000009 الوارد بتاريخ11 جانفي 2022.

المصاحيب: 01.

وبعد،أتشرف بإعلامكم أنه تبعا للمعطيات التي تلقتها خلية الحوكمة الرشيدة من ممثلي خلايا الحوكمة بمختلف هياكل الوزارة، تم إحالة مراسلة إلى رئاسة الحكومة بتاريخ 23 نوفمبر2021 تضمنت تجميع المقترحات وتبوبها حول تصور الوزارة بخصوص الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2022 - 2026 وكذلك ما تم انجازه خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الأولى 2016-2020 والتقييم لدرجة بلوغ الأهداف المرجوة.

وفي إطار الحرص على توحيد منهجية العمل بين كل الوزارات وافاتنا رئاسة الحكومة ضمن مكتوبها المشار إليه أعلاه بنموذجين حول:

-أنموذج تقييم الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2016-2020

وزارة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري 30 نهج آلان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71799457/71780391 البريد الإلكتروني boc. marhp@iresa.agrinet.tn
موقع الواب : www.agriculture.tn

-أنموذج المقترحات الخاصة بالإستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2022-2026. للإستئناس بهما.

وحرصا على إعتماد المقاربة التشاركية كما تمّ في السابق، المرجو منكم إيلاء هذا الموضوع الأولية القصوى وموافاتنا بالمطلوب في اجل لايتجاوز 31 جانفي 2022 عبر البريد الالكتروني cg@iresa.agrinet.tn وذلك حتى يتسنى لنا إعداد الإجابة التأليفية وتوجيهها إلى رئاسة الحكومة، **والسلام.**

رئيسة ديوان
وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري
فاتن الخماسي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الإدارة العامة للحوكمة
والتوقي من الفساد

تونس في: 04 جانفي 2022

أكيد جدا

0000009 - 010 - 01 - 2022 - س

من رئيسة الحكومة

إلى

999 - 301 - 11 - 2022 - 9 F
07 - 01 - 2022

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- **الموضوع:** حول المساهمة في إعداد تصوّر خاص بمشروع الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2022 -2026.
- **المراجع:** - مراسلتنا المسجلة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2021-01-06-0000316 بتاريخ 21 ماي 2021.
  - مراسلتنا المسجلة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2021-01-1-0001912 بتاريخ 10 نوفمبر 2021.
  - مراسلتكم المسجلة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 010-0044677 بتاريخ 23 نوفمبر 2021.
- **المصاحيب:** - أنموذج تقييم الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2016-2020
  - أنموذج المقترحات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2022-2026

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتي تضمّنت تقييما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من خلال التطرّق إلى أنشطة خلية الحوكمة في المجال وبعض برامج العمل وفقا لمجال تدخّل الوزارة، أتشرّف بإفادتكم أنّ تقييم الاستراتيجية الوطنية الأولى لم يتمّ على أساس التبويب الخاص بالغايات الواردة بها كما أنّ المقترحات المضمّنة تتمثّل في مواصلة تنفيذ برامج عمل تقنية سابقة ولا يمكن بالتالي اعتمادها في إعداد رؤية استراتيجية قطاعية أو وطنية في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد ومكافحته على المستوى الوطني.

وفي إطار الحرص على توحيد منهجية العمل بين كلّ الوزارات، تجدون طيّ هذا أنموذجان حول تقييم الاستراتيجية الوطنية الأولى للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتصوّر لمشروع الاستراتيجية الوطنية الثانية للاستئناس بهما عند إعداد الإجابة التأليفية.

لذا أدعوكم إلى موافاتنا بالمطلوب في أفضل الآجال.

عن رئيسة الحكومة
والسلام
مستشار القانون والتشريع للحكومة
الإمضاء: نبيل عجرود

خلية الحوكمة
لإجراء اللازم

وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري
محمود الياس حمزة

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

رئاسة الحكومة

الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد

تونس في:

أنموذج تقييم الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

2020-2016

الغايات الاستراتيجية كما وردت في الاستراتيجية	الأهداف كما وردت في الاستراتيجية	التدابير الاستراتيجية كما وردت في الاستراتيجية	الأنشطة المنجزة بالنسبة لكلّ تدبير استراتيجي	نسبة الإنجاز في كلّ هدف	الصعوبات (في صورة الإنجاز الجزئي أو عدم الإنجاز)
الغاية 1: تأكيد الإرادة السياسية في إرساء تغيير ملموس في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- الهدف أ: استدامة الإرادة السياسية للسلط العمومية من أجل إحداث تغيير وتطوير في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.	- **التدبير الاستراتيجي 1:** الحرص على متابعة وفعالية التتبعات التأديبية والقضائية. - **التدبير الاستراتيجي 2:** إرساء واعتماد نماذج للنزاهة. - **التدبير الاستراتيجي 3:** مأسسة آلية الإشراف على تنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. - **التدبير الاستراتيجي**	- - - - - - - -		

		4:تبسيطالإجراءاتالإداريةلتفاديمخاطرالفساد. -	- -		
	الهدف ب: إقناع وكسب الرأي العام حول سياسات وبرامج الدولة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تطوير دور الرأي العام من خلال برنامج رصد ويقظة	- - -		
	الهدف ج: إيجاد وكسب دعم دولي وإقليمي وثنائي لمجهودات الدولة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تدعيم شراكات فاعلة ومفيدة مع دول المنطقة للتعاون في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- - -		
		- **التدبير الاستراتيجي 2:** بناء تعاون دولي منسق وفاعل للسياسات والبرامج في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- - -		
	الهدف د: وضع خطة اتصالية على المستوى الوطني	- **التدبير الاستراتيجي 1:** إعداد خطة اتصالية على المستوى الوطني	- - -		
الغاية الثانية: تشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة ودور المواطن	الهدف أ: تشريك المواطنين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تشريك الصحفيين الاستقصائيين في مجال مكافحة الفساد -**التدبير الاستراتيجي 2:**تدعيم مشاركة المواطنين في الأنشطة والهياكل والآليات والأنظمة	- - - -		

الأساسي في جهود الدولة الرامية إلى إرساء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. **الهدف ب:** إسهام المواطنين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في مراقبة ومتابعة وتقييم وتدقيق السياسات والبرامج المتعلقة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	العمومية ذات الصلة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - - -التدبير الاستراتيجي 3: تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الأنشطة التعليمية والعلمية والتكوينية والثقافية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - -التدبير الاستراتيجي 4: تعزيز ومأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - - التدبير الاستراتيجي 5: تدعيم تمثيلية المواطنين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في الهياكل والآليات والأنظمة ذات الصلة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - التدبير الاستراتيجي 1: تدعيم آليات التفاعل بين الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص خاصة عن طريق تنفيذ فاعل للقانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-		

الغاية 3: تحسين الشفافية والنفاذ إلى المعلومة في مجال تنظيم المرفق العمومي والتصرف في الموارد والنفقات العمومية	**الهدف أ:** تركيز نظام انتداب في القطاع العام يضمن الشفافية والإنصاف والنجاعة ويشجع تشغيل الأشخاص الأقدر كفاءة ونزاهة	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تدعيم الشفافية على مستوى إجراءات الانتداب والترقية في القطاع العام - **التدبير الاستراتيجي 2:** مراجعة وصياغة نظام تأجير الأعوان العموميين - **التدبير الاستراتيجي 3:** إرساء آليات تسمح بالمراقبة المناسبة على القرارات التقديرية وعلى الأعوان العموميين المؤهلين لاتخاذها خاصة من خلال تكريس مرجعيات عمل	-	-	
	الهدف ب:وضع مدونات سلوك ومواثيق أخلاقية تضمن حسن استعمال الموارد العمومية وتسهم في تكريس أعلى درجات المهنية والنزاهة لدى الأعوان العموميين	- **التدبير الاستراتيجي 1:**نشر مدونات السلوك ومواثيق الأخلاق المهنية النافذة المتعلقة بالأعوان العموميين - **التدبير الاستراتيجي 2:**تعميم مدونات السلوك ومواثيق الأخلاق المهنية القطاعية على القطاعات ذات المخاطر	-	-	
	الهدف ج: ضمان النفاذ إلى				

	المعلومة لكافة الأشخاص خاصة في بعض المجالات	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تأمين تنفيذ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. - **التدبير الاستراتيجي 2:**إجازة وتسهيل الوصول إلى الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجراءات والملفات القضائية - **التدبير الاستراتيجي 3:**تيسير النفاذ إلى المعلومة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والإعلام من خلال اعتماد قنوات اتصال واضحة	-		
	الهدف د: تحسين الشفافية في مسار اتخاذ القرارات المتعلقة باستعمال الأموال العمومية	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تحسين آليات التصرف في مجال الطلب العمومي - **التدبير الاستراتيجي 2:** تحسين أنظمة المتابعة والمراقبة والتدقيق في مجال الأموال العمومية	-		
الغاية 4: تدعيم المساءلة والمسؤولية للحيلولة دون الإفلات من العقاب	الهدف أ: إيجاد توازن بين الحصانة والمساءلة يكفل ألا تحول الحصانة دون المساءلة	- **التدبير الاستراتيجي 1:** نشر ثقافة مكافحة الفساد وحقوق الإنسان	-		

ولضمان المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز	الهدف ب: تعزيز التتبعات والعقوبات ضد أعمال الفساد الهدف ج: وضع نظام ناجع للتصريح بالممتلكات والمصالح وللإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين ولمكافحة الإثراء غير المشروع	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تحسين الإطار القانوني والمفاهيمي المتعلق بمكافحة الفساد - **التدبير الاستراتيجي 2:** تدعيم العقوبات المتعلقة بأعمال الفساد في القطاع العام - **التدبير الاستراتيجي 1:**تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح وبالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وبمكافحة الإثراء غير المشروع - **التدبير الاستراتيجي 2:**تركيز آليات تنفيذ فاعلة للنصوص القانونية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات والمصالح وبالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وبمكافحة الإثراء غير المشروع.	-		
الغاية 5: تطوير أدوات عمل وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة الرشيدة	الهدف أ: تشجيع اعتماد ونشر وتعميم طرق التصرف الحديثة في القطاع العام	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تدعيم الاتصال والتحسيس حول طرق التصرف الحديثة في القطاع العام - **التدبير الاستراتيجي 2:** تعزيز القدرات في مجال طرق التصرف الحديثة في القطاع العام	-		

ومكافحة الفساد		- **التدبير الاستراتيجي 3:**تعزيز اعتماد البيانات المفتوحة واستعمالها - **التدبير الاستراتيجي 4:**تركيز أنظمة معلومات تمكن من تحسين جودة الخدمات العمومية	-		
	الهدف ب: تيسير فهم النصوص القانونية وتعزيز القدرات القضائية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تبسيط المناخ التشريعي والترتيبي في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - **التدبير الاستراتيجي 2:**تطوير قدرات المنظومة القضائية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - **التدبير الاستراتيجي 3:**الحرص على تطبيق القانون المتعلّق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وتدعيم القطب بالكفاءات والموارد اللازمة	-		
	الهدف ج: تعزيز قدرات الأعوان العموميين في مجال	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تطوير قدرات المسؤولين في الدولة والأعوان العموميين حول الإطار	-		

	الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	التشريعي والترتيبي المتعلق بالتصريح بالممتلكات والمصالح وبالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وبمكافحة الإثراء غير المشروع.			
	الهدف د: تعزيز قدرات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- **التدبير الاستراتيجي 1:** تحسين حوكمة وإمكانات وقدرات كافة منظمات المجتمع المدني - **التدبير الاستراتيجي 2:**تحسين حوكمة وإمكانات وقدرات منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد - **التدبيرالاستراتيجي3:**تدعيم الحوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني - **التدبير الاستراتيجي 4:** تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي للإعلام والصحافة بما يدعم حرية التعبير والإعلام - **التدبير الاستراتيجي 5:** تطوير قدرات وسائل الإعلام في مجال الصحافة الاستقصائية وتعزيز الحماية القانونية للإعلاميين	-		

		- التدبير الاستراتيجي 6: تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص - التدبير الاستراتيجي 7:التعاون مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص لفهم كيفية تحسين إجراءات مراقبة ومتابعة وتقييم وتدقيق السياسات والبرامج في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- -		
الغاية 6: توضيح دور مختلف الفاعلين العموميين المتدخلين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتحسين التنسيق فيما بينها	الهدف أ: توضيح دور مختلف الفاعلين العموميين المتدخلين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الهدف ب:إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين الفاعلين العموميين المتدخلين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- التدبير الاستراتيجي 1:وضع آليات للتنسيق ومتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد	- - -		

رئاسة الحكومة

الإدارة العامة للحوكمة
والتوقي من الفساد

تونس في:

أنموذج المقترحات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية الثانية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

2026-2022

الغايات الاستراتيجيةالتي تقترحونها	الأهداف المرجوّة من خلال كلّ غاية	الأنشطة المبرمجة الخاصة بكلّ هدف
- الغاية 1:	-الهدف 1:	- النشاط 1: - النشاط 2:
	- الهدف 2:	- النشاط 1: - النشاط 2:
- الغاية 2:	- الهدف 1:	- النشاط 1: - النشاط 2:
	- الهدف 2:	- النشاط 1: - النشاط 2:
- الغاية 3:	- الهدف 1:	- النشاط 1: - النشاط 2:

	- الهدف 2:	- النشاط 1: - النشاط 2:
- الغاية ...: . . .	- الهدف ... : - الهدف... :	- النشاط ... : - النشاط ... : - النشاط ... : - النشاط ... :